



البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

2025 - 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023

الفهرس

مقدمة

1. تطورات السياق الدولي والوطني

- 1.1. تطورات الاقتصاد العالمي
- 2.1. الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

2. التوجهات الرئيسية متعددة السنوات

3. تذكير بالفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

4. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

- 1.4. برمجة المداخيل لثلاث سنوات
- 2.4. برمجة النفقات لثلاث سنوات
- 3.4. بيان نفقات وموارد الخزينة

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، التي تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز شفافية المالية العمومية وإغناء البيانات والمعطيات الاقتصادية والميزانياتية، تسلط هذه الوثيقة الضوء على التوجهات الميزانياتية للحكومة برسم الثلاث سنوات المقبلة، مع تحديد أولويات السياسة العامة للحكومة وتقديم الوضعية الاقتصادية الراهنة وآفاقها وكذا استراتيجية تدبير المالية العمومية. وسيتم وضع هذه الوثيقة رهن إشارة البرلمان والشركاء والرأي العام بصفة عامة، على غرار التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية.

وتهدف هذه الوثيقة المتضمنة للبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات المقبلة إلى تحديد مسار المالية العمومية خلال الفترة 2023-2025، كما تتيح للبرلمان الحصول على مزيد من المعلومات بما يعزز قدرته على تتبع ملاءمة قوانين المالية السنوية لمساري عجز الميزانية والدين اللذين تلتزم بهما الحكومة على المدى المتوسط.

كما سيتمكن هذا الإطار الميزانياتي المتوسط الأجل من إعطاء رؤية أفضل لوضعية وآفاق المالية العمومية وكذلك من تعزيز الثقة ومصداقية بلدنا لدى الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

ويستند المسار موضوع هذه الوثيقة، والذي ينبني على فرضيات ماكرواقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الوطنية والدولية، إلى ضرورة إعادة المالية العمومية إلى مسار مستدام، في أعقاب تدهور وضعيتها في سياق الأزمة الوبائية، علماً بأن هدف الحكومة هو إعادة تكوين هوامش ميزانياتية لضمان استدامة الإصلاحات، من خلال تعبئة جميع الموارد المالية الممكنة وترشيد الإنفاق وتحسينه.

هكذا، ووفقاً لما تم تقديمه أمام البرلمان شهر يوليو 2022، في إطار عرض تنفيذ قانون المالية للنصف الأول من سنة 2022 والبرمجة الميزانياتية 2023-2025، ستواصل الحكومة مسلسل تعزيز التوازن المالي من أجل خفض عجز الميزانية إلى مستوى 3,5% من الناتج الداخلي الخام وحصر نسبة الدين في حوالي 70% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2025.

1. تطورات السياق الدولي والوطني

1.1. تطورات الاقتصاد العالمي

بعد الصدمة التي أحدثتها الجائحة، سجل الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشاً قوياً بنسبة 6% شمل كل أنحاء العالم، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام بالدول المتقدمة بـ 5,2% بعد تراجع حاد بلغ نسبة -4,5% سنة 2020. أما بالنسبة للدول الناشئة والنامية، فقد بلغت نسبة نموها 6,6% سنة 2021 بعد أن سجلت -2% سنة 2020.

في المقابل، وبالنظر إلى الظرفية العالمية الصعبة والتي تحيط بها عدة شكوك، ألقى التطورات الجيوسياسية بظلالها على وتيرة التعافي لمرحلة بعد كوفيد-19، مما زاد من ارتفاع تكلفة المواد الأولية ومن حدة الضغوطات التضخمية وأدى إلى تشديد السياسات النقدية على نطاق واسع عبر العالم. فوفقاً لآخر توقعات صندوق النقد الدولي، من المنتظر أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي سنتي 2022 و2023 إلى معدلات لا تتجاوز 3,2% و2,7% على التوالي.

ففي منطقة الأورو، من المرجح أن يتراجع معدل النمو من 5,2% سنة 2021 إلى 3,1% سنة 2022 ثم إلى 0,5% سنة 2023. وحسب أهم الدول، من المنتظر أن ينمو الاقتصاد الألماني بنسبة 1,5% سنة 2022 قبل أن ينكمش بـ 0,3% سنة 2023. ومن المتوقع أن يتجه الاقتصاد الإيطالي في نفس المنحى حيث سيتراجع من 3,2% سنة 2022 إلى -0,2% سنة 2023. وفي المقابل، تشير التوقعات أن معدلات نمو اقتصاديات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب (فرنسا وإسبانيا) ستكون أعلى بقليل. وهكذا، من المرتقب أن ينمو الاقتصاد الفرنسي بنسبة 2,5% سنة 2022 و0,7% سنة 2023، في حين سيحقق الاقتصاد الإسباني نمواً بنسبة 4,3% سنة 2022 و1,2% سنة 2023.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي تباطؤاً حاداً لينحصر في 1,6% سنة 2022 بعد 5,7% سنة 2021، وستستمر وتيرة الانخفاض خلال سنة 2023 حيث لن يتجاوز معدل النمو 1%.

أما بخصوص الصين، وهي من الدول القلائل التي لم تشهد ركوداً سنة 2020، وبعد أن سجلت نمواً اقتصادياً مهماً سنة 2021 بلغ 8,1%، من المنتظر ألا تتعدى معدلات نموها 3,2% سنة 2022 و4,4% سنة 2023.

ومن المرتقب أن يسجل اقتصاد الهند من جانبه تباطؤاً أقل حدة ليبلغ معدل نموه 6,8% سنة 2022 بعد 8,7% سنة 2021، وسيستمر هذا المنحى خلال سنة 2023 بمعدل 6,1%.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع ألا تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل كبير بتباطؤ الاقتصاد العالمي. وبالتالي، من المرجح أن يتسارع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل طفيف، حيث ستنقل نسبته من 4,5% سنة 2021 إلى 5% سنة 2022، قبل أن يتباطأ سنة 2023 ليصل إلى 3,6%. وبالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن تشهد تباطؤًا في نموها الاقتصادي من 4,7% سنة 2021 إلى 3,6% سنة 2022 قبل أن ينتعش بشكل طفيف سنة 2023 بمعدل 3,7%.

1.2. الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

بعد الانتعاش الاقتصادي الملحوظ المسجل سنة 2021، والذي جعل المملكة من بين البلدان التي تمكنت من العودة بسرعة إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية، جاء الصراع في أوكرانيا ليؤثر سلبا على آفاق الانتعاش، مما أدى إلى تسارع ارتفاع أسعار المواد الأولية وتصاعد توترات سلاسل التوريد وزيادة حالة عدم اليقين.

وأمام هذه الصدمات، أبان الاقتصاد المغربي مرة أخرى عن قدرته على الصمود على الرغم من الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي. فبعدما انحصر في +0,3% في الفصل الأول من سنة 2022، انتعش النمو الاقتصادي نسبيا في الفصل الثاني (+2%) نتيجة تحسن الخدمات، بما في ذلك عودة السياح الأجانب، وانتعاش الاستهلاك واستثمار المقاولات. كما أبان سوق الشغل عن دينامية إيجابية بحيث تم خلق ما يقارب من 300 ألف وظيفة مؤدى عنها بين الفصل الثاني من سنة 2021 والفصل الثاني من سنة 2022، وبلغ معدل البطالة 11,2% من السكان النشطين متم الفصل الثاني من سنة 2022، أي بانخفاض بـ 1,6 نقطة مقارنة مع مستواه سنة من قبل.

وعلى العموم، تشير آخر مؤشرات الظرفية إلى تواصل تحسن النشاط الاقتصادي، لا سيما القطاعات المرتبطة بالسياحة والنقل نتيجة فتح الحدود والتدابير التحفيزية التي اعتمدها الحكومة. وبالموازاة مع ذلك، مكنت التطورات الأخيرة من تأكيد المنحى الإيجابي للمؤشرات المتعلقة بقطاعات الاتصالات والطاقة الكهربائية والصناعة. هذا ومن المنتظر أن تظل مستويات النمو مرضية عموما خلال الفصل الثالث (+1,8%) والفصل الرابع (+1,4%)، حيث سيستفيد استهلاك الأسر من التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية وذلك بالرغم من انخفاض الدخل في المناطق القروية وصعوبة الوضع الاقتصادي الدولي.

وهكذا، من المرتقب أن يسجل النشاط الاقتصادي ارتفاعا بنسبة +1,5% خلال سنة 2022. كما يتوقع أن يتصاعد التضخم إلى مستوى يقارب 5,3% في المتوسط خلال هذه السنة، حيث أنه بالرغم من

التراجع التدريجي لارتفاع أسعار المواد الطاقية والأولية، لا زالت أسعار المواد الغذائية والمنتجات المصنعة تحت تأثير انتشار الضغوط التضخمية السابقة.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، مكن الأداء الجيد لعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+156% و+11% على التوالي في نهاية غشت 2022)، بالتزامن مع الدينامية الإيجابية لصادرات المكتب الشريف للفوسفات والمهن العالمية للمغرب، من التخفيف بشكل كبير من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمنتجات الغذائية على ميزان الأداءات، مما مكن من الحفاظ على مستوى جيد لاحتياطيات بنك المغرب من العملات الأجنبية يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة على مستوى الميزانية في مواجهة التقلبات الدورية من أجل احتواء الآثار السلبية لظاهرة التضخم وضعف السنة الفلاحية، مما مكن من دعم المقاولات والقدرة الشرائية للأسر. وقد تحقق هذا المجهود على مستوى النفقات، خاصة منها ذات البعد الاجتماعي، بفضل الدينامية الإيجابية التي عرفت المداخيل الجبائية بالأساس وبدرجة أقل المداخيل الغير الجبائية. ونتيجة لذلك، سيتم الحفاظ على عجز الميزانية برسم سنة 2022 طبقا للهدف المحدد في مستوى 5,3% من الناتج الداخلي الخام، ونسبة دين الخزينة عند مستوى أقل من 70% من الناتج الداخلي الخام.

2. التوجهات الرئيسية متعددة السنوات

تم إعداد البرمجة الميزانية 2023-2025 في سياق أزمة غير مسبوقة وآفاق اقتصادية مطبوعة بكثير من عدم اليقين، تميزت بتداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19 وارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقية، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الأوكرانية، إضافة إلى الجفاف الشديد الذي أضر بالنشاط الاقتصادي الوطني في سنة 2022.

وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع كبير على مستوى نفقات الميزانية بفعل إجراءات دعم المقاولات والأسر المتضررة وإنعاش الاقتصاد.

ووفقًا للتوجيهات الملكية السامية، مكنت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من الحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وتعزيز الانتعاش السريع للاقتصاد، مع الحفاظ على التوازنات المالية.

وعلى ضوء التحديات المتعددة التي تواجه بلادنا من أجل إرساء أسس صلبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والشروع في تنزيل النموذج التنموي الجديد، استطاع المغرب الاستفادة من الأزمة وجعلها فرصة لإطلاق برنامج طموح للإصلاحات الهيكلية، مع ضمان توزيع أمثل للموارد المالية وتعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية.

وفي هذا السياق، يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2023 رغبة الحكومة الراسخة في متابعة تنفيذ التزاماتها للفترة 2021-2026، بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بتقوية أسس الدولة الاجتماعية، وتنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار والشغل المنتجين، إلى جانب تكريس الحكامة الرشيدة على مستوى القطاع العمومي.

على المستوى الاجتماعي، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال توطيد جميع الآليات والتدابير الرامية إلى تعزيز الرأسمال البشري، ولا سيما من خلال اتخاذ الخيارات الاقتصادية الملائمة والتدابير التي لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية.
- تفعيل مختلف مكونات ورش تعميم الحماية الاجتماعية كمشروع واسع النطاق يجسد ثورة اجتماعية حقيقية. وستدعم الحكومة هذا الورش بإصلاح عميق للنظام الصحي الوطني وتحسين عرض الرعاية الصحية، وذلك لتعزيز سيادة الصحة الوطنية وتعميم التأمين الصحي الإجباري.
- تحسين جودة التعليم كقطاع يكتسي أولوية خاصة، بناءً على مقاربة شمولية تهدف إلى النهوض بنظام التعليم، لا سيما فيما يتعلق بالتكوين وتوسيع وتعزيز البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، خصوصاً في المناطق القروية والنائية.
- تبني سياسة مندمجة ومتجددة على مستوى قطاع الشغل، تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف الفئات العمرية والخصائص المجالية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الحالية استهلكت ولايتها في هذا الصدد بإعطاء دفعة جديدة لبرامج دعم التشغيل، ولا سيما من خلال إطلاق برنامج "فرصة"، الذي يهدف إلى النهوض بمبادرات المشاريع الفردية، عن طريق المواكبة والتوجيه والتدريب طوال مراحل المشروع حتى اكتماله، بالإضافة إلى برنامج "أوراش" الرامي إلى خلق 250.000 منصب شغل مباشر خلال سنتي 2022 و 2023. وستعمل الحكومة أيضاً، في إطار مقاربة تشاركية، على إصلاح الإطار القانوني للشغل، بشكل يضمن ملاءمته مع تغيرات سوق الشغل ويمكن من تقييم سياسات وبرامج التشغيل.
- وعلى الصعيد الاقتصادي، تقوم سياسة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني التي اعتمدها الحكومة على ثلاثة مبادئ أساسية. يتعلق الأمر بمسألة جعل التشغيل المحور الرئيسي لجميع السياسات العمومية في المجال الاقتصادي، وتعزيز سيادة الوطنية على مستوى المنتجات والخدمات الاستراتيجية، إلى جانب التعريف بالمنتج المغربي على المستويين الوطني والدولي.

وفيما يتعلق بالتمويل، ستواصل الحكومة سياستها التي توافق بين استعادة الهوامش الميزانية لضمّان تمويل واستدامة الإصلاحات وبين ضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، ولا سيما من خلال مواصلة خفض عجز الميزانية وضمّان استقرار نسبة الدين في أفق تقليصه على المدى المتوسط. وفي هذا الصدد، تبنت الحكومة مقاربة مبتكرة بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي باشرت بها بلادنا في السنوات الأخيرة، مع التركيز على جانبين:

- تفعيل الإصلاح الجبائي وترشيد النفقات وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.
- تعبئة التمويلات المبتكرة واللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والحد من الضغط على الموارد العمومية.

3. تذكير بالفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

بعد الانتعاش المسجل خلال سنة 2021 والبالغ 7,9٪، من المرتقب أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد الوطني سنة 2022، ليتراجع إلى 1,5٪. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بـ 13٪. وفيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، من المتوقع أن ترتفع بنسبة 3,4٪ بعد نموها بنسبة 6,8٪ في سنة 2021.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية على البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2021 (أساس 2014) وكذا آخر معطيات الظرفية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. وتتجلى الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي فيما يلي:

- متوسط سعر برميل البرنت 93 دولاراً سنة 2023 مقابل 100 دولار سنة 2022، ومن المرتقب أن يستمر سعر النفط في الانخفاض في سنة 2024، ليصل إلى 84 دولاراً ثم 78 دولاراً سنة 2025؛
- بعد أن بلغ 1,18 كمتوسط خلال سنة 2021، من المرتقب أن يصل سعر صرف الأورو مقابل الدولار إلى 1,04 سنتي 2022 و 2023 ثم 1,08 سنتي 2024 و 2025؛
- ارتفاع الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب (باستثناء منتجات الفوسفات ومشتقاته) بنسبة 2,5٪ سنة 2023 مقابل 4٪ في سنة 2022. ومن المتوقع أن ينمو هذا الطلب بنسبة 4,5٪ خلال سنتي 2024 و 2025؛

- إنتاج الحبوب 75 مليون قنطار سنويًا من 2023 إلى 2025، أي ما يعادل منتج سنة فلاحية متوسطة، بالموازاة مع تعزيز أداء الزراعات الأخرى وتربية المواشي.

جدول 1: الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

التوقعات لسنة 2025	التوقعات لسنة 2024	التوقعات لسنة 2023	التنبؤات المحدثّة لسنة 2022	
3,9	3,7	4,0	1,5	معدل النمو
4,4	4,0	12,9	-13,0	- ق.م الفلاحية
3,8	3,8	3,1	3,7	- ق.م غير الفلاحية
2,0	2,0	2,0	5,3	معدل التضخم
-	-	-	-	سعر الصرف
9,82	9,82	10,16	10,16	- دولار-درهم
10,86	10,86	10,60	10,60	- يورو-درهم
78	84	93	100	سعر البترول
700	700	800	783	سعر غاز البوتان
75	75	75	34	انتاج الحبوب (مليون قنطار)

وفيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، من المرتقب أن يتزايد النشاط الاقتصادي سنة 2023 بـ 4% على أساس العودة إلى سنة فلاحية متوسطة واستمرار دينامية القيمة المضافة غير الفلاحية لكن بوتيرة أقل، حيث سيتراجع نموها من 3,7% إلى 3,1% بالنظر إلى العودة إلى مستويات نمو طبيعية لأنشطة القطاع الثالثي بعد تدارك مستوياتها السابقة سنة 2022، وكذا الأثر المنتظر لتباطؤ النمو العالمي، ولا سيما منطقة الأورو. ومن المرتقب أن يتعزز النمو سنة 2023 بشكل أساسي بفضل دينامية الاستهلاك، الذي سيستفيد من تدابير دعم القدرة الشرائية ومن أثر الرفع من الحد الأدنى للأجور اعتبارًا من شتنبر 2022، وكذا من الانتعاش التدريجي لمعدل الادخار. ومن المتوقع أن يستفيد الاستثمار من التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد وتفعيل صندوق محمد السادس الذي سيوجه نحو مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية الطموحة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني والسيادة الغذائية والصحية والطاقية.

ومن المنتظر أن يظل التضخم مرتفعاً في بداية السنة على أن يتراجع تدريجياً تماشياً مع انخفاض أسعار المواد الغذائية والمنتجات المصنعة. وفي هذا الصدد، هنالك إجماع من طرف المنظمات الدولية حول فرضية تراجع أسعار الطاقة مع انخفاض توترات سلاسل الإمداد، وهكذا ينتظر أن ينخفض سعر برميل البرنت إلى 93 دولاراً سنة 2023 مقابل 100 دولار في المتوسط سنة 2022. ومن جهة أخرى، ينتظر أن يساهم رفع سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب إلى 2٪ في شتبر الماضي في تراجع مستوى التضخم من خلال التخفيف من انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار وبالتالي الحد من تأثير سعر الصرف على أسعار المنتجات المستوردة، وبشكل غير مباشر من خلال التأثير على الطلب العام وتوقعات التضخم. وهكذا، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 2٪ كمتوسط سنوي خلال سنة 2023.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يعزز النشاط الاقتصادي مساره التصاعدي، مستفيداً من زخم مشاريع الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. فاعتماداً على فرضية استقرار المحيط الدولي، من المرجح أن يقترب نمو الناتج الداخلي الخام الفعلي من مستواه المتاح ليبلغ حوالي 4٪ في المتوسط بحلول سنة 2026، مدعوماً بتحسين قدرات الإنتاج، ولا سيما عامل رأس المال (المساهم الأول في النمو)، وعامل الشغل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

أولاً، سيستفيد "عامل رأس المال" من التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد، الذي يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول سنة 2035، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة المغاربة المقيمين بالخارج. وفي الوقت نفسه، ستمكن مواصلة تنفيذ الإجراءات التي تهدف تيسير الولوج إلى التمويل إلى تسريع الاستثمار من خلال إنشاء آليات الدعم والضمان للمؤسسات الصغيرة جداً والمتوسطة، ما من شأنه أن يعزز قدراتها الإنتاجية وقيمتها المضافة. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تقليل الفوارق من حيث الولوج إلى الخدمات المالية وانتشارها، مما يجعل الشمول المالي وسيلة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً، سيستفيد "عامل الشغل" من دعم البرنامج الحكومي لإنعاش سوق الشغل والذي يضع التشغيل في صلب جميع السياسات العمومية في المجال الاقتصادي. وتعتمد هذه الرؤية على تطوير عرض التكوين المهني بما يتلاءم ومتطلبات سوق الشغل ومراجعة سياسة التشغيل مع مراعاة التقائية وتناسق السياسات القطاعية مع إصلاح الإطار التشريعي لسوق الشغل. وسيم دعم تحقيق هذه الأهداف، إلى حد كبير، بتنزيل مخططات القطاعات الحيوية للاقتصاد. وستستكمل هذه المخططات ببرامج إنعاش التشغيل التي تهدف إلى مواكبة الولوج إلى التشغيل في القطاع الخاص، مثل برامج أوراش وفرصة وانطلاقة.

وأخيراً، سوف تسفر المجهودات الرامية إلى تنمية الرأس مال البشري، عبر إصلاح نظامي التعليم والصحة للاستجابة للدينامية الديموغرافية ولمعايير الجودة، عن تعزيز "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج". ويتمشى مشروع تعميم التغطية الاجتماعية بشكل كبير مع هذا المنطق الشمولي والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل (2021-2025)، بالتوازي مع إصلاح نظام التعليم (2022-2026) الهادف إلى تحقيق نهضة تربوية قادرة على تقديم الظروف المناسبة للطفل لإتمام دراسته وتنمية مهاراته.

4. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

1.4. برمجة المداخيل لثلاث سنوات

جدول رقم 2 : البرمجة الميزانية الإجمالية للمداخيل لثلاث سنوات

توقعات 2025	توقعات 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	ملليون درهم
342 073	327 563	309 421	258 806	المداخيل العادية (الميزانية العامة)
276 149	265 385	255 273	222 863	المداخيل الجبائية
125 611	119 412	113 165	97 693	- الضرائب المباشرة
67 808	64 347	60 914	51 447	• الضريبة على الشركات
52 745	50 053	47 931	43 041	• الضريبة العامة على الدخل
5 058	5 012	4 320	3 204	• الزيادات المترتبة على التأخير و مداخيل أخرى
117 442	114 271	111 143	98 243	- الضرائب غير المباشرة
82 651	81 122	79 330	67 446	• الضريبة على القيمة المضافة
27 681	26 268	25 113	24 346	في الداخل
55 790	54 854	54 217	43 100	للاستيراد
33 971	33 149	31 813	30 796	• الضريبة الداخلية على الإستهلاك
17 374	16 984	16 602	16 995	منتجات الطاقة
2 848	2 779	2 711	1 989	رسوم أخرى
13 748	13 748	12 500	11 813	التبغ
15 933	15 413	15 019	12 027	- الرسوم الجمركية
15 703	15 183	14 821	11 797	رسوم الاستيراد
230	230	198	230	رسوم أخرى
17 164	16 288	15 947	14 901	- رسوم التسجيل والتبتر
65 924	62 178	54 148	35 944	المداخيل غير الجبائية
24 604	22 146	19 464	13 985	• مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
36 321	35 032	29 684	16 959	• مداخيل أخرى
5 000	5 000	5 000	5 000	• مداخيل متأتية من تفويت مساهمات الدولة
-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
2 300	2 300	2 300	2 190	مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-	-	-	-	الحسابات الخصوصية للخزينة
111 787	111 787	111 787	98 326	مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة

(1) على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

يعكس تطور **المداخل العادية** للفترة الممتدة بين 2023 و2025 تحسناً في كل من **المداخل الجبائية**، الداخلية منها والجمركية، و**المداخل غير الجبائية**، بزيادة سنوية قدرها 5,8% في سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2022 و5,9% في 2024 و4,4% في سنة 2025.

• فيما يتعلق بالمداخل الجبائية:

تعتمد توقعات **المداخل الجبائية الداخلية** في الفترة الممتدة بين 2023 و2025 على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي وكذا على خصوصيات مختلف الضرائب. كما تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية المعايينة والقادمة وكذا الأثر المالي للتدابير التي التزمت بها الحكومة لتنفيذ الأهداف الأساسية للقانون - الإطار للإصلاح الجبائي.

وستواصل الحكومة، خلال الفترة 2023-2025، تنزيل هذا القانون - الإطار، الذي يهدف بالخصوص إلى تعبئة كامل الإمكانيات الضريبية لتمويل السياسات العمومية، وتعزيز العدالة الجبائية وملاءمة الأنظمة التفضيلية مع المعايير والممارسات الدولية، وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات وتخفيض العبء الضريبي على الملزمين بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي.

وفي هذا الصدد، ينص مشروع قانون المالية لسنة 2023 على مجموعة من التدابير ذات الأولوية والأثر المباشر على ميزانية الدولة والتي يتعين تنفيذها على مدى أربع سنوات، ولا سيما:

• التوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات: في هذا السياق،

تعهدت الدولة بتوحيد الأسعار الضريبية وتحسين مساهمة الشركات التي تحقق أرباحاً نسبياً عالية، لا سيما تلك التي تزاوّل أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة وفقاً للمبادئ التوجيهية للقانون - الإطار؛

• التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين: هذا التدبير

من شأنه أيضاً تعبئة **المداخل الجبائية** مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل السنوي الإجمالي واعتماد آلية الاقتطاع في المنبع حسب أسعار غير إبرائية على بعض **المداخل** وخاصة تلك المتعلقة بالمهن الحرة؛

• مواصلة ترشيد التحفيزات الجبائية، حيث أن اعتماد التدابير المقترحة في مشروع قانون

المالية لسنة 2023 سيسمح بتخفيض الإنفاق الضريبي بحوالي 10%.

وتتوقع الحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة نسبة 4,7% كمتوسط تطور سنوي للمدامل الجبائية الداخلية، حيث سترتفع هذه المدامل بمعدل 3,9% سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحينة لعام 2022، وبنسبة 5,0% سنة 2024، و 5,2% سنة 2025.

أما فيما يتعلق بالمداهيل الجمركية، فقد تأثرت بشكل رئيسي في سنة 2022 بتضخم أسعار السلع، إلى جانب عدم اليقين في الأسواق بالنظر إلى الصراعات الجيوسياسية في عدة مناطق من العالم.

وفيما يخص الفترة الممتدة بين 2023 و2025، يتوقع انخفاض طفيف على مستوى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمنتجات الطاقية، بالنظر الانخفاض المتوقع في أسعار النفط. وبالموازاة مع هذا الانخفاض، يرتقب تحسن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمنتجات الأخرى والضريبة الداخلية على الاستهلاك وكذا رسوم الاستيراد ارتباطاً مع ارتفاع الواردات المعروضة للاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الجمركية الجديدة المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 تهدف بشكل خاص إلى مواصلة جهود الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وبعض القطاعات التي عانت من ارتفاع الأسعار، في سياق التضخم المضطرب. ومن بين التدابير المقترحة نذكر على سبيل المثال:

- تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برامج استثمارية كبرى في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة؛
- تخفيض رسوم الاستيراد على مدخلات تصنيع مرشحات السيارات والبن غير المحمص وكذا الورق المزدوج؛
- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلانية، من أجل تسهيل حصول المواطنين على هذه المنتجات ودعم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بصناعة الأدوية؛
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر.

وتتوقع الحكومة خلال الفترة 2023-2025 نسبة 2,6% كمتوسط تطور سنوي للمداخيل الجمركية، حيث سترتفع هذه المداهيل بمعدل 3,2% سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحدثة لسنة 2022، و2,3% سنة 2024، و2,2% سنة 2025.

• فيما يتعلق بالمداهيل غير الجبائية:

تبلغ توقعات المداهيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنوات 2023 و 2024 و2025، على التوالي، 19,5 مليار درهم، 22,1 مليار درهم و24,6 مليار درهم. وقد تم احتسابها بناء على إنجازات سنة 2021، وعلى التوقعات المحينة لسنة 2022 وكذا توقعات المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية.

وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار تنزيل مقتضيات الأحكام الواردة في القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز دور الدولة "المساهمة" وترشيد محفظة الدولة مع الحرص على مواكبة نجاحاتها، ولا سيما من خلال تفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".

وفيما يتعلق بالمداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة، فإنه من المرتقب أن تبلغ خلال الفترة الممتدة ما بين 2023 و2025 حوالي 5 ملايين درهم سنويا. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات المستقبلية لتفويت مساهمات الدولة تخص المساهمات العمومية ذات الأقلية وكذلك عمليات فتح رؤوس أموال بعض المقاولات العمومية التي وصلت إلى مرحلة من النضج. ويعد هذا البرنامج جزءاً من مشروع إعادة هيكلة القطاع العمومي والذي يتضمن أيضاً مشاريع لتحويل بعض المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة بهدف فتح رؤوس أموالها في وقت لاحق للقطاع الخاص.

2.4. برمجة النفقات لثلاث سنوات

جدول رقم 3: البرمجة الميزانية الإجمالية للنفقات لثلاث سنوات

توقعات 2025	توقعات 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	مليون درهم
422 179	412 852	397 485	349 463	الميزانية العامة النفقات
280 936	271 464	261 492	233 987	نفقات التسيير (1)
166 151	161 257	155 750	147 537	نفقات الموظفين
72 937	69 022	64 867	55 680	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
40 210	39 564	38 674	28 570	التكاليف المشتركة
2 000	2 000	2 200	2 200	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
34 549	33 006	29 966	28 075	نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي (2)
106 331	108 003	106 027	87 402	نفقات الاستثمار

1/ بدون احتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2/ على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
2 300	2 300	2 300	2 190	نفقات ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
2 017	2 017	2 017	1 906	نفقات الاستغلال
283	283	283	284	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	الحسابات الخصوصية للخزينة
111 787	111 787	111 787	98 326	نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

تأخذ الفرضيات التي ارتكزت عليها توقعات النفقات بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية وإعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي، ولا سيما تلك المتعلقة بمشاريع تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح نظام التقاعد والتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي وتحسين فعالية نفقات الاستثمار.

وفي هذا الصدد، تم إعداد توقعات النفقات للفترة ما بين 2023 و2025 أخذاً في الاعتبار للرهانات الرئيسية المتعلقة بإدارة المالية العمومية والتدبير العقلاني للنفقات العمومية وفقاً للتوجهات الأساسية التالية:

● بالنسبة لنفقات الموظفين:

يتمثل التوجه في هذا الإطار في حصر إحداث المناصب المالية في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الإصلاحات الملتزم بها وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف مع العمل على الاستغلال

الأمثل للإمكانيات المتاحة من خلال إعادة انتشار الموظفين لسد العجز الحاصل على المستويين الترابي والقطاعي.

وبشكل عام، تأخذ توقعات نفقات الموظفين بعين الاعتبار النفقات الدائمة ومختلف الترقيات والإحالات على التقاعد. كما تشمل هذه التوقعات أيضا الأثر المالي الناتج عن الحوار الاجتماعي بمبلغ إجمالي قدره 6,8 مليار درهم، منها 4,3 مليار درهم سنة 2023 و 1,6 مليار درهم سنة 2024 و 0,9 مليار درهم سنة 2025.

• فيما يخص نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

يتمثل التوجه في ضمان تدبير نموذجي من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وعقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات والدراسات والنقل والتنقل وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات، وكذلك إعطاء الأولوية لتصفية المتأخرات المرتبطة باستهلاك الماء والكهرباء.

وهكذا، فإن تطور توقعات النفقات، سواء في منحى الارتفاع أو الانخفاض، مرتبط بطبيعتها الغير القابلة للتقليص، ولا سيما الإتاوات (الماء والكهرباء والاتصالات وغيرها) ورسوم الإيجار والحراسة والنظافة وكذلك التحويلات برسم التسيير لفائدة المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة. كما تأخذ هذه التوقعات أيضا في الاعتبار الهوامش التي تم تحقيقها على مستوى نفقات تسيير الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة التي ستتحملها الدولة، سنة 2023، في إطار تعميم الحماية الاجتماعية تصل إلى 12,5 مليار درهم منها 9,5 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية و 3 ملايين درهم برسم التعويضات العائلية. وسيرتفع هذا المبلغ إلى 26,3 مليار درهم سنة 2025 منها 9,5 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية و 16,8 مليار درهم للتعويضات العائلية. وسيتم تمويل هذه النفقات من الموارد المعبأة لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي وكذلك من إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حاليا لتمويل البرامج الاجتماعية المختلفة وتحملات المقاصة.

• بخصوص نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي:

من المتوقع أن تسجل تكلفة الفائدة على الدين برسم سنة 2023 ارتفاعا بمقدار 0,9 مليار درهم أو 3,1% مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2022. كما ينتظر أن تعرف زيادة تقدر بـ 3 ملايين درهم (+10,1%) و 1,5 مليار درهم (+4,7%) على التوالي في 2024 و 2025. وتعزى هذه الزيادة، والتي تهم الدين الداخلي وكذا الدين الخارجي، بشكل أساسي إلى ارتفاع حجم الدين وزيادة أسعار الفائدة.

فبخصوص الدين الداخلي، يرتبط ارتفاع أسعار الفائدة أساسا بقرار بنك المغرب رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس. أما بالنسبة للدين الخارجي، فيرجع ارتفاع تكلفته إلى الزيادة الملحوظة على مستوى علاوات المخاطر وكذلك أسعار الفائدة في السوق المالية الدولية ولا سيما الأوريبور (EURIBOR) وسعر الفائدة المتغير بالدولار الأمريكي والتي سجلت ارتفاعا بمقدار 286 و357 نقطة أساس على التوالي، مقارنة بمتوسط مستوياتها المسجلة سنة 2022.

• بالنسبة لنفقات المقاصة:

وفقا للمادة 8 من القانون الإطار رقم 21.09 بشأن الحماية الاجتماعية، فإن مواصلة إصلاح النظام الحالي للمقاصة ينبغي أن يتم بشكل تدريجي من أجل تحرير هوامش لتمويل جزء من تعميم التعويضات العائلية.

وبالتالي، سيعرف المبلغ الإجمالي لنفقات المقاصة انخفاضا ملحوظا منتقلا من 41 مليار درهم سنة 2022 إلى 26,6 مليار درهم سنة 2023 ليستقر في حدود 200 مليون درهم سنة 2025.

• فيما يخص نفقات الاستثمار:

تأخذ مقترحات الميزانية للفترة 2023-2025 بعين الاعتبار على وجه الخصوص توجهات نفقات الاستثمار من خلال:

- إعطاء الأولوية لاستخدام آليات التمويل المبتكرة وتفعيل الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ترشيد التحويلات الاستثمارية لفائدة للمؤسسات والمقاولات العمومية مع توجيهها كأولوية لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار الشروع في إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية برمته.
- التسوية المسبقة للوضع القانوني للعقار وفقاً للمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لغرض المنفعة العامة، أثناء برمجة مشاريع الاستثمار الجديدة.

وبالتالي، من المتوقع أن تواصل الاعتمادات المفتوحة المخصصة لنفقات الاستثمار اتجاهها التصاعدي في سنة 2023، بزيادة قدرها 21,3٪، قبل أن تستقر أو تعود إلى منحى تنازلي سنتي 2024 و2025.

بشكل عام، تُظهر برمجة الاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الميزانية العامة لثلاث سنوات تحكما في معدل الزيادة في الإنفاق العام، والذي يتوقع أن ينخفض من 13,7٪ سنة 2023 إلى 3,9٪ سنة 2024 ثم 2,3٪ برسم سنة 2025.

3.4. بيان نفقات وموارد الخزينة

جدول رقم 4: بيان نفقات وموارد الخزينة للفترة 2025-2022

توقعات 2025	توقعات 2024	مشروع قانون المالية 2023	التوقعات المحينة 2022	مليون درهم
346 173	331 163	312 721	296 500	I- المداخيل العادية
341 173	326 163	307 721	296 500	1- المداخيل العادية دون احتساب المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
276 149	265 385	255 273	246 366	1.1- المداخيل الضريبية(*)
125 611	119 412	113 165	109 423	الضرائب المباشرة
117 442	114 271	111 143	107 238	الضرائب غير المباشرة
15 933	15 413	15 019	13 684	الرسوم الجمركية
17 164	16 288	15 947	16 022	رسوم التسجيل والتمير
64 924	62 178	54 148	46 033	1.2- المداخيل غير الضريبية
24 604	22 146	19 464	14 138	مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
36 321	35 032	29 684	31 896	مداخيل أخرى
5 000	5 000	5 000	0	حصيلة تفويت مساهمات الدولة
4 100	3 600	3 300	4 100	1.3- مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
402 513	392 268	378 396	369 382	II- النفقات الإجمالية
315 847	304 849	291 458	289 389	2- النفقات العادية
281 098	262 937	234 912	219 467	1.2- نفقات المعدات والخدمات
166 151	161 257	155 750	147 978	الموظفون
114 947	101 680	79 161	71 489	سلع وخدمات أخرى
34 549	33 006	29 966	29 058	2.2- فوائد الدين
25 892	25 246	23 291	24 290	الداخلي
8 657	7 760	6 675	4 768	الخارجي
200	8 906	26 580	40 864	3.2- تحملات المقاصة
30 326	26 314	21 264	7 111	الرصيد العادي
90 666	91 420	91 138	86 993	3- الاستثمار
4 000	4 000	4 200	7 000	4- فائض (+) / عجز (-) الحسابات الخصوصية للخزينة
-56 340	-61 106	-65 674	-72 882	العجز الميزانياتي
-3,5%	-4,0%	-4,5%	-5,3%	العجز الميزانياتي / الناتج الداخلي الخام
-3,8%	-4,3%	-4,9%	-5,3%	العجز الميزانياتي / الناتج الداخلي الخام دون احتساب المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
69,5%	69,9%	69,5%	69,8%	المديونية / الناتج الداخلي الخام

ملحوظة: التوقعات على أساس إطار قانوني مستقر ما لم يذكر خلاف ذلك.

(*) على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

أخذاً بعين الاعتبار لأفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي ووفقاً للفرضيات المعتمدة في وضع البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2023، تهدف الحكومة إلى حصر مستوى عجز الميزانية في حدود

4,5% سنة 2023 و4% سنة 2024 ثم 3,5% سنة 2025، مما سيمكن من الحفاظ على دين الخزينة في مستوى أقل من 70% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2025.

ويعزى هذا التحسن الحاصل في عجز الميزانية إلى ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 4% في المتوسط سنويًا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن متوسط نسبة النمو السنوي لهذه المداخيل بين سنتي 2013 و2019، أي قبل صدمة 2020، بلغ 3,4%. ويرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى الضرائب المباشرة، التي تمثل 45% من إجمالي المداخيل الجبائية، لا سيما الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، بحيث يرتقب أن يبلغ معدل نموها 5,4%. كما يتوقع أن تعرف الضرائب غير المباشرة بدورها تحسنا بنسبة 2,6% في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، ما سيجعلها تساهم في تحسين مستوى المداخيل الجبائية.

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، من المرتقب أن ترتفع بنسبة 10,3% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة. وتشمل هذه المداخيل تعبئة الموارد في إطار آليات التمويل المبتكرة بمبلغ 25 مليار درهم في 2023 سنة و30 مليار درهم سنويا برسم سنتي 2024 و2025. وتندرج هذه الآليات البديلة للمديونية في إطار الاستراتيجية المعتمدة للتدبير النشط لأصول الدولة، مما سيمكن من توفير موارد إضافية ضرورية لتمويل مشاريع البنيات التحتية ذات الأولوية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية المختلفة.

وعلى مستوى النفقات، تركز برمجتها للفترة 2023-2025 على التحكم في تطورها، بحيث يتوقع أن يقارب معدل ارتفاعها السنوي 3% في المتوسط. ويستند هذا التحكم في الإنفاق إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع نفقات الموظفين، والتي من المنتظر أن تنخفض من 10,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 إلى 10,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، وكذلك إلى التدبير الأمثل لنفقات الاستثمار والتي من المتوقع ألا تتجاوز نسبة 5,7% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2025.

كما يعزى هذا التحكم في النفقات أيضًا إلى المجهود الهيكلي المبذول لخصر تكاليف التسيير الأخرى في حدود 7,3% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2023-2025. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن برمجة هذه النفقات لمدة ثلاث سنوات تركز على إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حاليًا لتمويل البرامج الاجتماعية المختلفة (راميد، تيسير، إلخ) وللمقاصة لصالح تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات غير المساهمة.

وفيما يتعلق بفوائد الدين، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها بالدرهم، فإنه يتوقع أن تظل نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام مستقرة في حوالي 2,2%.